

حرب المياه غير المعلنة بين العراق ودول الجوار

د. حازم محمد الهبيي – رئيس الجامعة

تقديم د. فراس العكلة – المستشار القانوني للجامعة

العراق / الجامعة الوطنية العراقية للمجتمع المدني

المقدمة

يعد موضوع المياه واحداً من أهم مرتكزات الأمن القومي والوطني في أي بلد في العالم، وخاصة في الدول الجافة وشبه الجافة التي تعتمد على مصادر شحيحة للمياه، والخطورة عندما تكون المياه تلك من خارج الحدود الدولية كما هو الحال بالنسبة للعراق. وهنا يضاف تهديد آخر لمصادر المياه إلى جانب الطبيعة وقحطها بالمياه، فالخطورة تكمن في السيطرة على المياه النابعة منها وإمكانية استخدامها اقتصادياً وتنموياً وسياسياً وجيوبوليتيكياً، لتحقيق أهداف إستراتيجية كالهيمنة والسيطرة أو للضغط لتحقيق مكاسب محددة، كما تفعل تركيا التي تريد أن تقايض الأمن بالمياه وتريد الحصول على الطاقة الرخيصة مقابل المياه.

إن تحول المياه إلى سلاح سياسي واقتصادي رفع احتمالات قيام حروب وصراعات ستتفاقم وتتأزم بمرور الزمن بسبب نمو حجم السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ستحتاج إلى مزيد من المياه، فضلاً عما تتطلبه مشكلة الأمن الغذائي من احتياجات مائية. وهي مشكلة معقدة وتحتاج إلى معالجة، لأن تفاقمها سيدمر ركناً أساسياً من الأمن الوطني العراقي. بالإضافة إلى التغيرات في المناخ العالمي وتفاقم مشكلة الاحتباس الحراري إن هذه المتغيرات إلى جانب عوامل أخرى دفعتنا إلى الدراسة في هذا الموضوع الهام.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بتفاقم مشكلة المياه وأزمتهما الحادة في العراق

- كميًا ونوعيًا نتيجة للتهديدات الخارجية ذات الأبعاد السياسية والجيوبوليتيكية ومصدرها تركيا و إيران وسوريا. وأبعاد هذا التهديد الخارجي ستطال كمية المياه ونوعيتها من خلال التلوث الذي ستحدثه دول المنبع ومشاريعها الاقتصادية والتنموية.
- أما التهديد الثاني لمصادر المياه في العراق فهو الطبيعي والمتمثل ببيادر التغير المناخي العالمي، الذي تسببه مشكلة الاحتباس الحراري في العالم الذي سيؤدي إلى مزيد من الشحة في الأمطار وتذبذبها، وتزايد في موجات الجفاف التي تضرب مناطق حوض دجلة والفرات، وعموم مناطق جنوب غرب آسيا وشرق البحر المتوسط.
- أما البعد الثالث للمشكلة فيتمثل بالتلوث الكبير بسبب الخلل الكبير في إدارة الموارد المائية المحدودة. فأعداد السكان في تزايد مضطرب والحاجة إلى المياه في تزايد مستمر ومصادر المياه في تراجع من حيث الكمية والنوعية.

ملخص الدراسة

أن النسبة الكبرى من مناطق الوطن العربي تعاني من ندرة المياه، ويرجع السبب إلى وقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية، ومع تزايد السكان في الوطن العربي، فإن مشكلة الندرة تتفاقم كنتيجة منطقية لتزايد الطلب على المياه، لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية.

وتعد المياه أهم الموارد الطبيعية في الدول ذات المناخات الصحراوية وشبه الصحراوية كالعراق، لأنها تتحكم بتوزيع السكان ونشاطاتهم الاقتصادية وبخاصة الزراعة، وهي بذلك أهم مرتكزات الأمن الغذائي والأمن الوطني. إن تفاقم مشكلات المياه وتزايد الطلب عليها، ناتج عن النمو السكاني وتزايد متطلبات التنمية الاقتصادية، فضلاً عن التغيرات المناخية بالاتجاه السلبي، وكذلك مشكلات تلوث المياه إلى حدود كبيرة جعل بعض مصادرها غير صالحة للاستعمال البشري.

إن السيناريوهات المستقبلية تنحصر في نمطين و هما:

◆ المشروع العربي.

◆ المشروع التركي.

وتتوقف درجة الهيمنة لأي من هاذين المشروعين على نوع ودرجة التفاعل في إطار الجدلية العربية / الشرق أوسطية، فكلما زاد ثقل النظام العربي في مواجهة النظام الشرق أوسطي الجديد، زادت هيمنة المشروع العربي، بينما في حالة زيادة ثقل النظام الشرق أوسطي في مواجهة النظام العربي، فإن المشروع التركي ستزداد درجة هيمنته.

وبالنسبة للمشروع التركي الذي يلقي قبولاً لدى الأطراف الفاعلة في البيئة الإقليمية والدولية، فقد ورد في حديث لشمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي عام 1995 ما نصه: "إن المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد سوف تكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الإسرائيلية."¹

فرضية الدراسة

إن المشكلة أعلاها ربما ستؤدي إلى مزيد من الصراع والتوتر في منطقة الشرق الأوسط وبخاصة بين العراق وتركيا وإيران وسوريا، ولهذا لا بد من بناء علاقات دولية وتعاون إثمائي اقتصادي في مجال الزراعة والطاقة والسياحة والصناعة وفي جميع المجالات بين هذه الدول، لان بناء علاقات متينة مبنية على المصالح المتبادلة يقلل التوتر ويؤدي إلى مزيد من التنسيق والتعاون.² وبما أن هذا الحل يخضع لإرادة الدول الأخر والتي يصعب التحكم به، يبقى الحل في إدارة الموارد المائية بشكل مدروس من خلال استخدام طرق الري الحديثة ومواجهة مخاطر التلوث، وردع الجهات المسببة لهذه المشكلة بإجراءات قانونية وتنفيذية تضمن محاسبة المسيئين للتلوث.

هدف الدراسة

¹ - جريدة الزمان، العدد 4836 في 1995/8/12

² - خالد مختار، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق أوسط الجديد، مطبعة الهادي "بغداد" 2008.

تهدف الدراسة إلى وضع حلول وآليات للمشكلات التي تواجهها الموارد المائية بعد دراسة أسبابها ودوافعها وتداعياتها المستقبلية والعوامل المؤثرة فيها.

منهج الدراسة وهيكلته

استخدمت INU-NGO المنهج التحليلي في دراسة هذا الموضوع، من خلال تحليل البيانات والمعطيات والتقارير التخصصية المكتوبة عن الموضوع، نحاول من خلال الدراسة أن ندق ناقوس الخطر حول ما ستفرزه المشكلة المائية من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة في خضم المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية المتفاقمة في العراق التي أفرزها الاحتلال. ليعيدنا عن المشاكل الحقيقية التي تحتاج إلى المعالجة، ونحن نمتلك ثروة هيدروكربونية هائلة ((النفط والغاز الطبيعي)). التي يمكن استثمارها في معالجة معظم هذه المشكلة.

فقد تبين من خلال الدراسة إن كمية المياه الواردة إلى العراق من نهري دجلة والفرات قبل عام 1990 هي بمدى يتراوح بين 78 و80 مليار م³ سنوياً، وتراجعت هذه الكميات إلى الثلث تقريبا في الوقت الحاضر بسبب المشاريع والاستثمارات في دول الحوار وخاصة مشروع الكاب التركي الإسرائيلي وبسبب ظروف الجفاف وتغير المناخ العالمي.³ وتبين أيضا إن كثيرا من مصادر المياه تواجه مشكلة تلوث خطيرة بمختلف المواد العضوية والمعدنية والسامة والمشعة.

إن شحة المياه في عموم منطقة الشرق الأوسط ستؤدي إلى مزيد من التوتر والصراع على المياه والموارد البيئية الشحيحة. مما يجعل الإدارة الكفوءة للموارد المائية هي الحل، وقد اقترحتنا آلية وخطوات إستراتيجية لتحقيق الإدارة الكفوءة للمياه، وتنفيذها يتوقف على الموارد البشرية المؤهلة والماهرة، التي ينبغي إعدادها أيضا لأنها أداة الدولة في تنفيذ خططها وبرامجها .

وترتكز الإستراتيجية المطلوبة في هذا الصدد على دعامتين رئيسيتين

الأولى: التمسك بالحقوق المائية العربية في مواجهة أي طرف ينتقص من هذه الحقوق.

الثانية: تنمية الموارد المتاحة على المستوى القطري والمستوى العربي الشامل إلى حدّها الأقصى، مع تدبير موارد جديدة، كلما كان ذلك ممكناً.

ولتحقيق هذه الإستراتيجية، فإنه يلزم إيجاد آليّة تضطلع بمسؤولية تخطيطها، والإشراف على تنفيذها، والآلية المقترحة على المستوى الشامل تتمثل في إنشاء شبكة إقليمية، تضمّ الأقطار العربيّة والمنظمات الإقليمية والدولية، مع إقامة المناخ الملائم للمشاركة الفعالة من قِبَل المنظمات الدولية المتخصصة من خلال التحرك العاجل، على أن تعمل هذه الشبكة تحت مظلة منظمات ومراكز متخصصة وان يكون للتحالف الدولي للموئل الدور الرئيسي في الموضوع.

³ - محمود الجميلي، خطر مشروع الكاب على الأمن الوطني العراقي، بغداد، ط 3، 2007.

فرضية الدراسة

إن الأبعاد المستقبلية لمشكلة المياه في العراق ستكون وخيمة وخطيرة. فالتهديد الخارجي والمتمثل بالمشاريع التركية في جنوب شرق تركيا على منابع دجلة والفرات، ينفذ بشكل تدريجي وبدأت مراحل تنفيذها تترك آثارها الكبيرة على تصريف نهر الفرات، والآن جاء دور نهر دجلة بعد البدء بتنفيذ مشروع سد أليسو(الي صو). الذي سيحجز نحو 9.7 مليار م³ من مياه دجلة القادمة من تركيا.

إن هذا الاتجاه التركي لم يراع القانون الدولي في تقسيم مياه نهر دجلة والفرات. الذي يفرض على تركيا التنسيق الشامل والتفصيلي مع العراق وسوريا في كل ما من شأنه أن يؤثر على إيرادات نهر دجلة والفرات.⁴ وبما لا يلحق الضرر بالدول المشتركة بمياه النهرين. وهذا يتطلب بناء علاقات دولية حسنة مع دول المنبع وبخاصة تركيا، وينبغي أن تكون هذه العلاقات مبنية على أسس متينة، فتركيا بحاجة إلى الطاقة ونحن نمتلكها وتركيا لديها المياه ومصادر الغذاء ونحن نحتاج بعضها، والمهم هو بناء علاقات مبنية على مصالح مشتركة.

كما إن الشق الثاني من الحل المبدئي لمشكلة المياه في العراق يتمثل بإدارة الموارد المائية العراقية المتاحة ((الشحيحة والتي ستكون أكثر شحاً في المستقبل)) وذلك من خلال منع وتقليل كل أشكال التلوث والهدر للمياه عن طريق التخطيط السليم وبناء المؤسسات المتخصصة الكفوءة القادرة على إدارة الموارد المائية المتاحة بأسس فنية وتكنولوجية متطورة. تجعل من الموارد المائية ذات قيمة اقتصادية مهمة وذلك عن طريق دعم هذه المؤسسات بتشريعات وقوانين تسهل مهمة هذه المؤسسات. مع التركيز على معالجة مشاكل الري في القطاع الزراعي الذي يمثل مصدر الهدر الكبير في الموارد المائية العراقية.

مصادر المياه في العراق والعوامل المؤثرة فيها

تعد المياه من أهم الموارد الطبيعية، لأن باقي النشاطات البشرية الأخرى، تعتمد عليها بشكل مباشر، كالزراعة والصناعة والاستخدامات المنزلية الأخرى، وبشكل غير مباشر في عمليات النقل أو التبريد في الصناعة أوعد المسطحات المائية إمكانيات مهمة يمكن استثمارها في السياحة الطبيعية.

تزداد أهمية المياه في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية بشكل كبير، لأن وجودها وتوزيعها يحدد توزيع السكان وطبيعة نشاطاتهم. وتزداد أهميتها بتقدم الزمن بسبب نمو حجم السكان وتنامي متطلبات التنمية والحاجة إلى توفير الأمن الغذائي الذي يعتمد تحقيقه على وفرة المياه للزراعة

مشكلات المياه في العراق

⁴ - د. سالم تركي محمود، أهمية تفعيل علاقات الدول المتشاطئة لحماية المياه، دراسة مقدمة لجامعة الكوفة ليل شهادة الدكتوراه، 2011

تمثل المشكلة الحقيقية للمياه في العراق بتناقص كمياتها وتدهور نوعيتها نتيجة لعوامل طبيعية متمثلة بالتغيرات الحاصلة في مناخ العالم بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري الذي تفاقمت آثاره منذ عام 1990. ونتيجة لعوامل بشرية عديدة أبرزها تلوث المياه والآثار السياسية والجيوبوليتيكية التي أفرزتها الأوضاع السياسية بعد الاحتلال وانشغال ساسة العراق بالسرقة وتحقيق مصالحهم الشخصية و سياسات دول الجوار، التي أخذت تهمين على الموارد المائية، ضاربة بالقانون الدولي الخاص بتنظيم مياه الأنهار الدولية عرض الحائط ومنها تحري دجلة والفرات. فضلا عن تزايد الطلب على المياه بسبب النمو السكاني وتنامي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزايد الطلب على الغذاء وتزايد دعوات تحقيق الأمن الغذائي العراقي. فضلا عن ضعف إدارة الموارد المائية.⁵

أولا-مشكلة التغيرات المناخية

منذ مطلع التسعينيات تفاقمت مشكلة الاحتباس الحراري في العالم نتيجة للتلوث الهوائي والاختلال في نسب مكونات الغلاف الغازي في الطبقات العليا والتي أدت إلى ارتفاع في درجة حرارة الكرة الأرضية. مما أدى إلى تغيرات طقسية في الضغوط ومن ثم حركة الرياح والتي أدت إلى مزيد من الجفاف والاحتزار العالمي. وهذه المشكلة في تزايد إذا ما استمرت أسبابها وسيشهد العالم تغيرات مناخية ستكون آثارها سلبية وكبيرة على العروض المدارية وشبه المدارية والمناطق المعتدلة الدافئة، وفي هذه المناطق يقع العراق ومحيطه الإقليمي والتي تمثل منابع تحري دجلة والفرات، فسوف تشهد هذه المناطق مزيد من موجات الجفاف وشحة الأمطار وتذبذبها. ولعل التغيرات اصبحت واضحة منذ عام 1999،⁶ إذ توالى موجات من الجفاف وشحة الأمطار وخاصة في السنوات الست الماضية، فقد تسابقت دول جنوب غرب افريقيا والجنوب الامريكى في الشكوى من شدة الجفاف وشحة الأمطار، وطول أشهر الصيف وموجات الحر الشديد.

ثانيا:مشكلة تلوث المياه في العراق.

إن أبرز ما يرافق التطور والتنمية ونمو حجم السكان هو المشاكل البيئية الناتجة عن سوء إدارة واستثمار الموارد الأرضية، فكلما زاد حجم السكان كثرت فضلاتهم الصلبة والسائلة والغازية. وكلما تطورت صناعتهم زادت الفضلات الصناعية والتي من أخطرها فضلات الصناعات الكيماوية والغذائية والخدمية. كما ان للنشاط الزراعي فضلات مختلفة ولكن أبرزها استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والسموم، واستخدامها بدون مراقبة وتوجيه في من قبل المؤسسات المتخصصة في الدولة يؤدي إلى مشاكل بيئية وصحية خطيرة.

والتلوث البيئي يعني فساد مكونات البيئة حتى تتحول عناصرها المفيدة إلى عناصر ضارة مما يفقدها دورها في صنع الحياة. وهو أيضا اختلال في توازن مكونات البيئة، وما يخل في عناصرها وتفاعلها وتلحق الضرر بها.⁷ ولعل المياه أكثر عناصر البيئة تضررا من التلوث بكل أشكاله. والمياه الملوثة هي المياه التي يحصل ترد في نوعيتها وخصائصها الطبيعية الأساسية من جراء التأثير المباشر أو

⁵ - د.حازم اللهيبي ، واقع المياه في مدينة الموصل ، دراسة مقدمة في مؤتمر البيئة الثاني ، الموصل ، 2006.

⁶ - د. سناء الجوارى ، خطورة الاحتباس الحراري على الوطن العربي، بغداد، 2010.

⁷ - حازم اللهيبي ، مصدر سابق . ص78.

غير المباشر للنشاطات البشرية مما يجعلها اقل صلاحية للاستعمالات البشرية المختلفة. وبسبب ضعف إدارة الموارد المائية في العراق تفاقمت مشاكل المياه وتحولت كثير من الأنهار الرئيسية وروافدها إلى أنهار ملوثة.

ثالثاً: واقع التلوث في المياه العراقية

لقد تحول كثير من مياه الأنهار والبحيرات وخزانات المياه في العراق إلى بيئات مائية ملوثة بسبب انخفاض مناسيب مياهها، وقلة كمية التصريف المائي، فضلاً عما يلقي فيها من ملوثات سائلة وصلبة. فقد انخفض منسوب مياه بحيرة دربندخان إلى نحو 40متر. وهذه الحال تنطبق على معظم السدود والخزانات الأخرى. كما تحول نهر ديالى إلى نهر آسن بسبب كمية التصريف فيه ولهذا تحول هذا النهر الذي كان يشهد فيضانات مستمرة إلى نهر راكد ملوث، وأصبح مكبا للمياه العادمة لمدينة بعقوبة وللمدن والقصبات الواقعة جنوب سد ديالى ومحطة معالجة المياه الثقيلة في الرستمية. كما ترمى فيه مياه مازل الأراضي الزراعية المحيطة به. مما أدى إلى ارتفاع تركيز الملوحة إلى حدود كبيرة جدا، كما إن انحسار مياه سد الموصل بنسبة 80% أدى إلى جفاف حوض سهل دجلة في جنوب الموصل، وكذلك هو الحال في شط العرب وغيره من أنهار العراق الثانوية.

ان ما يصيب نهر دجلة من تلوث في شمال العراق لا يقل تأثيراً في زيادة تلوث مياهه عن المناطق الأخرى، فقد زاد التلوث فيه عند مناطق التقائه بالزاب الأسفل، وفي مواقع أخر شمال تكريت وأخرى شمال سامراء.

كما بينت كثير من الدراسات ان الملوثات الناتجة عن المستشفيات ذات تأثير سلبي على المياه وحتى التي تتم معالجتها، فقد اتضح أن مياه مطروحات محطات المعالجة في عموم العراق تشكل خطراً على الأجسام المائية التي تلقى فيها لانعدام التعقيم لتلك المطروحات في محطات المستشفيات. حيث إن كفاءة عمل هذه المحطات محدودة وتراوحت نسب فعاليتها في معالجة المواد السامة والملوثة بنسب تقل عن 37%⁸.

تؤكد الدراسات على ضرورة عدم رمي الفضلات الطبية الناتجة عن المستشفيات مع الفضلات البلدية الأخرى، لأنها تزيد كلف المعالجة للمياه العادمة لما تحتويه من فضلات المختبرات والمواد الكيماوية الخطرة والسامة مثل (الزايدين والاسبتون والزئبق والمواد المشعة... الخ).

رابعاً-المشكلات السياسية والجيوبوليتيكية:

ان امتدادات حوضي دجلة والفرات في دول الجوار وبخاصة مع تركيا جعل مشكلة المياه في العراق أكثر تعقيداً، لان أكثر من 75% من مصادر المياه السطحية هي من خارج العراق. مما يجعل عملية التحكم بما وضمان تدفق الكمية المطلوبة منها إلى العراق أمراً عسيراً. لان كثيراً من الدول أخذت تنظر إلى المياه كسلاح سياسي وجيوبوليتيكي، تستطيع من خلاله ان تحقق أهدافاً سياسية وإستراتيجية. وقد تحول التهديد الخارجي وبخاصة التركي إلى مشكلة حقيقية وذلك بعد ان رفضت تركيا الاعتراف بان

⁸ - جمهورية العراق، الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري، شعبة المدلولات المائية، سجلات تصاريح محطات أحواض تغذية دجلة للفترة من 2004-2007، سجلات غير منشورة.

نهر دجلة والفرات نهرين دوليين لأنها تقول انها نهرين عابرين للحدود، لكي لا تطالب بتطبيق القانون الدولي الخاص بتقسيم مياه الأنهار الدولية.⁹

ان تسارع دول الحوض وخاصة تركيا وسوريا على إقامة مشاريع الري والخزن على منابع دجلة والفرات أدى إلى تناقص الإيراد السنوي لنهر الفرات بشكل كبير

ان تنفيذ تركيا لمرحلة متقدمة من مشروع الكاب على منابع نهر دجلة والفرات مكنها من إمكانية تخزين أكثر من 100 مليار م³. مما يجعلها قادرة من التحكم في مياه النهر عند رغبتها في ممارسة الضغط السياسي والجيوبوليتيكي في أوقات الأزمات والخلافات مع العراق وسوريا.

ومن المشاريع التركية الكبيرة والجديدة التي ستؤثر على إيرادات نهر دجلة هو مشروع اليسو(الي صو) الذي بدأ العمل فيه سنة 2006 ومن المتوقع ان ينجز سنة 2013. ويقع على مقربة من الحدود العراقية التركية بمسافة تقدر بـ 75 كم وعن الحدود السورية التركية مناسبة تقدر بـ 45 كم، سعته التخزينية بحدود 11,4 مليار م³، ومساحة بحيرة السد 300 كم²¹⁰². ومن المتوقع انه سيؤدي إلى خفض الوارد المائي لنهر دجلة عند الحدود العراقية التركية إلى نحو 9.7 مليار م³ سنوياً، وهي تمثل نحو 47% من الإيراد المائي الذي تساهم به الأراضي التركية والبالغ نحو 21 مليار م³. وسوف تكون له آثار خطيرة وكبيرة وخاصة في سنوات الجفاف، حيث سيخرج نحو 2.7 مليون دونم من الأراضي الزراعية ويجولها إلى أراضي متصحرة، فضلاً عما يلحقه بسكان الريف من أضرار كبيرة تفقد مصادره عيشهم، كما ان الضرر سيصيب المناطق الريفية من حوض الفرات لان معظم النقص في مياه نهر الفرات يتم تعويضها من مياه نهر دجلة عن طريق قناة الثرثار. كما ان نقص المياه يؤدي إلى تركيز الأملاح وزيادة نسبة التلوث في مياه نهر دجلة. وهذه الشحة في المياه ستنعكس سلباً على مشروع احياء الاهوار ومن ثم تعرضها للجفاف.

ان ابرز أهداف تركيا من مشروع الكاب هو توليد الطاقة الكهربائية التي تفتقر إلى مصادرها التقليدية، وهذا يسهل مهمة العراق في توفير الطاقة الرخيصة والنظيفة لتركيا عن طريق الغاز الطبيعي الذي يهدر على مدار الساعة ومنذ الأزل في شمال العراق وفي جميع حقوله النفطية منذ استثمارها، وذلك بأسعار تفضيلية لان الارتباط مع تركيا بعلاقات اقتصادية ومصالح حيوية سوف يسهل عملية التفاهم على حل مشكلة المياه وتوزيع الحصص بشكل عادل، خاصة وان تركيا تتمتع بظروف مناخية وهيدرولوجية ممتازة مقارنة بالعراق وسوريا. حيث تستلم تساقط سنوي على شكل ثلوج وأمطار تقدر بنحو 518 مليار م³ سنوياً ومياه سطحية متجددة بحدود 167 مليار م³ من داخل تركيا وبنحو 7 مليار م³ من خارجها فضلاً عن مياه جوفية متجددة تقدر بنحو 9.5 مليار م³.⁽³⁰⁾ معظمها يهدر في البحار المحيطة بها.¹¹

⁹ - صبري فارس الهبي، مشكلات المياه في الوطن العربي دراسة جيوبوليتيكية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد السادس، 2000.

¹⁰ - د. عادل شواي، الخطر التركي على مياه العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون /بابل، 2010.

¹¹ - توصيات مؤتمر البيئة الثاني الموصل، الفقرة 5 منه، 2006.

إدارة الموارد المائية ووضع الحلول لمشكلات المياه

إن أية عملية إدارية بحجم إدارة الموارد المائية تحتاج إلى هياكل فنية وإدارية وقانونية ومؤسسات إدارية ذات إمكانيات قانونية وتشريعية واقتصادية واجتماعية وإعلامية وتعليمية متكاملة ومتناغمة وذات كفاءة عالية ، حتى يمكن أن تحقق أهدافها في مواجهة أهم عناصر الحياة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والبشري. فكل من المشكلات المائية وتعقيدها يحتاج إلى مثل هذه المؤسسات الإدارية المتمكنة. وإلا فسوف يكون ضعف الإدارة مشكلة أخرى تواجهها الموارد المائية.

وتتجلى صورة الإدارة للموارد المائية من خلال اهتمامها بما يأتي:

- 1-تحديد المشكلات التي تواجهها الموارد المائية نوعياً وكمياً وزمانياً ومكانياً.
- 2-ضمان قوانين وتشريعات فعالة تساهم في ترشيد استخدام المياه.
- 3-تنمية الموارد المائية المتاحة من خلال المحافظة على المناخ من التلوث والهدر والدراسة عن موارد مائية جديدة.
- 4-ضمان آلية لترشيد استهلاك المياه في كافة الاستخدامات المنزلية والصناعية وخاصة الزراعية، لأنها تستهلك نحو 92% من حجم الموارد المائية في العراق، أي ما يزيد على 40 مليار م³ سنوياً. تهدر أكثر من 50-70% منها بسبب بدائية وسائل الري، وعدم إدخال وسائل الري الحديثة والاقتصادية

نضع هذه الحلول والآليات لمواجهة المشكلات الأنفة الذكر والتي يخرج بعضها عن نطاق سيطرة الإنسان كالتغيرات المناخية، التي تؤدي إلى الجفاف وشحة الأمطار وتذبذبها. ولكن لابد للإدارة المائية أن تواجه هذه المشكلات عن طريق المحافظة على المتاح من المياه أو عن طريق الدراسة عن مصادر جديدة للمياه أو صيانة الموارد الحالية. إذن لا بد من تحمل المسؤولية من قبل جميع الجهات (رسمية وشعبية أكاديمية وإعلامية مثقفين ومتعلمين كبارا كانوا أم صغاراً) لمواجهة هذه المشكلة.

وهذا الأمر يرتب على وزارتي التربية والتعليم العالي مسؤولية تكريس جزء مهم من مناهجها في الكليات والمدارس. والتأكيد على التربية البيئية وخاصة البيئة المائية والزراعة لتتنسق عملها بشكل تفصيلي ودقيق، لان معظم المياه تستهلك في وزارة الزراعة. كما إن على وزارتي الصحة والبيئة دور هام في مواجهة تلوث المياه بشكل كبير، وعلى وزارتي الثقافة والإعلام ودوائر الأوقاف نشر الوعي والثقافة المائية والتأكيد على الأهمية الشرعية للمحافظة على مصدر الحياة والنماء والخير. وهذا يعني أن هدر المياه هو قتل حياة كائن حي نباتي أو حيواني يمكن أن يوفر لنا الغذاء أو يمنع عنا خطر التصحر، مما يحتم علينا المساهمة في وضع بعض الحلول والآليات للإفادة منها لمواجهة مشكلات المياه على وفق ما يأتي:

- 1 - العمل بكل الوسائل الدبلوماسية على إقناع تركيا وسوريا وإيران للدخول بمباحثات جديدة من اجل توقيع بروتوكول أو معاهدة أو وثيقة عهد دولية. لإعادة تحديد حصص المياه للدول المتشاطفة على نهر دجلة والفرات وروافدهما، على

وفق القانون الدولي الخاص بهذا الموضوع مثل اتفاقية هلسنكي لحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات والتي عقدت عام 1992 ووقعت عليها 22 دولة أوروبية. وكذلك قانون اتفاقية استخدام المجاري الدولية للأغراض غير الملاحة الصادرة في 21 مايس 1997 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. وجميع هذه الاتفاقيات تؤكد على التقسيم العادل لمخصص المياه على الدول المتشاطفة، ونقترح ان يكون تحرك عاجل من قبل التحالف الدولي للموئل بخصوص ذلك.

2 - العمل الخييث على حل المشاكل السياسية والأمنية العالقة مع دول الجوار لان بقاء المشاكل وتفاقمها سوف يدفع هذه الدول الى استخدام المياه كسلاح جيوبولتيكي ضد العراق.

3 - ينبغي الارتباط بعلاقات اقتصادية ومصالح مشتركة مع دول حوض دجلة والفرات وبخاصة تركيا. وذلك من خلال بيع النفط والغاز الطبيعي إلى تركيا بأسعار مخفضة وتفضيلية، كما ينبغي منح تسهيلات للاستثمارات التركية وإعطائها الأولوية في الاستثمار في الصناعة النفطية العراقية، خاصة وان المناخ السياسي مشجع على الأقدام على مثل هذه الخطوات بعد تقارب العلاقات التركية العراقية العربية.

4 - سن التشريعات والقوانين التي تحافظ على الموارد المائية وتدعم صيانتها وتردع الجهات التي تسبب تلوثها وهدرها، من خلال إنشاء مراكز وطنية للرقابة والحماية وصيانة الموارد المائية في كل محافظة.

5 - ضرورة اعتبار المياه سلعة اقتصادية ذات قيمة مادية كبيرة لكي يشعر المواطن بأهميتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية الحقيقية.

6 - تشجيع الدولة للمشاريع الاستثمارية الخاصة بمعالجة المياه العادمة الناتجة عن الاستهلاك الصناعي والمنزلي والزراعي، وذلك من خلال تكفل الدولة بدفع 50% من قيمة تكلفة مثل هذه المشاريع، أو دعمها من خلال منح القروض طويلة الأمد.

7 - تشجيع ودعم البحوث التطبيقية في مجال الموارد المائية و إنشاء مركز بحوث تنمية وصيانة الموارد المائية من خلال تخصيص مبالغ مجزية لانيجاز هذه البحوث من قبل الجهات المعنية بالموارد المائية وهي (وزارات الزراعة والموارد المائية والبيئية) وتخصيص نسب من عائدات هذه البحوث عند الاستفادة الميدانية منها الى الباحث وتستمر هذه النسبة مدى الحياة.

8 - إيجاد أجهزة فعالة رقابيا لمتابعة امور التخلص من الملوثات والمخلفات السامة الناتجة من المصانع والمستشفيات.

9 - إيجاد وحدة لمعالجة الملوثات في كل مستشفى ومصنع يفرز ملوثات سامة وخطيرة وخاصة الملوثات السائلة الناتجة عن المستشفيات الكبيرة ، وينبغي التأكيد على كفاءة وحدات المعالجة ان وجدت وعلى أن لا يكون وجودها شكليا.

10- تجدد التشريعات لتشمل أمور دقيقة جدا من النواحي الفنية والعلمية وتأخذ بنظر الاعتبار كون أكثر من 60% من الموارد المائية في العراق مصادرها خارجية. ولمعالجة هذه الجوانب ينبغي التنسيق مع الدول المجاورة.

الخلاصة

من خلال دراسة واقع المياه في العراق تبين ان الموارد المائية في العراق تواجه ثلاث مشكلات رئيسة:

- 1 - هي تناقص الإيراد المائي السنوي بسبب التغيرات المناخية وشحة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة واشتداد التبخر الذي يؤدي إلى قلة الأمطار الفعالة ويزيد من الهدر المائي في الزراعة.
- 2 - اما المشكلة الثانية فهي ارتفاع نسب التلوث بالمواد الكيميائية والفيزيائية والبكتريولوجية بمحدود فاقت المحددات والمعايير الرسمية التي وضعتها الدولة العراقية. مما يشكل خطراً إنسانياً وبيئياً كبيراً على الكائنات الحية بكل أنواعها.
- 3 - المشكلة الثالثة فتمثلت بالمشاكل السياسية والجيوبوليتيكية التي يمكن ان تهدد المصادر المائية العراقية إذا ما وظفت هذا التوجهات لخلق صراع حول المياه في عموم الشرق الاوسط، والذي لا يخدم إلا القوى العالمية الكبرى وقاعدتها المتقدمة في المنطقة إسرائيل. فالجغرافية السياسية تدفع باتجاه بناء علاقات مكانية وإقليمية ودولية قوية بين دول الحوض لأنها تشكل تكاملاً وتنوعاً حيويًا في مجالات المياه والزراعة والطاقة. تشجع باتجاه بناء التكتلات الاقتصادية والسياسية التي يمكن ان تخدم دول المنطقة. اما التوظيف الجيوبوليتيكي للواقع الجغرافي فحتمًا سيؤدي الى التوتر والصراع وربما الحرب التي لا تخدم أحداً.

المصادر والهوامش

1. خالد مختار، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط الجديد، مطبعة الهادي "بغداد" 2008.
2. محمود الجميلي، خطر مشروع الكاب على الأمن الوطني العراقي، بغداد، ط، 2007.
3. د. سالم تركي محمود، أهمية تفعيل علاقات الدول المتشاطئة لحماية المياه، دراسة مقدمة لجامعة الكوفة لتيل شهادة الدكتوراه، 2011.
4. د.حازم المهيني ، واقع المياه في مدينة الموصل ، دراسة مقدمة في مؤتمر البيئة الثاني ، الموصل، 2006.
5. د. سناء الجوارى ، خطورة الاحتباس الحراري على الوطن العربي، بغداد، 2010.
6. جمهورية العراق، الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري، شعبة المدلولات المائية، سجلات تصاريف محطات أحواض تغذية دجلة للفترة من 2004-2007، سجلات غير منشورة.
7. صبري فارس الهبي، مشكلات المياه في الوطن العربي دراسة جيوبوليتيكية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد السادس، 2000.
8. توصيات مؤتمر البيئة الثاني الموصل ، الفقرة 5 منه، 2006.
9. د. عادل شواي ، الخطر التركي على مياه العراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون /بابل، 2010.